مظاهر التّعليل التّداوليّ في النّحو العربيّ

أ.م.د. وعد دليّان أنور
جامعة تكريت / كليّة التّربية طوز خورماتو
waad.anwer@tu.edu.iq

الملخص

إنّ تكوّن المفاهيم في الأذهان لا يمكن فكّ تفاصيلها إلا بإدراك المسبّبات لها؛ لذلك اقتصرت الجهود وانصبت نحو هذه الغاية من أجل حسمها والولوج في إيضاحها وبيانها .

لذلك حصل للنحاة بذل الجهود من أجل تلك الغايات وبلوغ مقاصدها ، وكان لا يمكن تحقق ذلك إلا من خلال إنجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب ، لذلك وجّه النحاة أغراضهم لدفع أي سبب يكون مانعاً من إيصال الكلام إلى المخاطب ، وعلى هذا الأساس تنوعت تلك المظاهر واستعملت وفق نوعية الإشكالات التي تحيط بالكلام .

إنّ التزام النحاة بتلك المعايير أعطى للكلام وضوحاً وللمقاصد بياناً حتى لا يقع المتكلم في احتمالات وصعوبات تمنع إصابة تلك الغايات ؛ لأنَّ أغراض الكلام وحصولها وفق هذا الترتيب يساعد على تجاوز عوارض الخلل الواقعة في النصوص ، وهذا ما يصبو إليه النحاة ، ويدخل ضمن صدارة أبحاثهم وطروحاتهم .

Aspects of pragmatic reasoning in Arabic grammar

Waad Delien Anwer
Tikrit University/College of Education, Tuz Khurmatu
waad.anwer@tu.edu.iq

Abstract

The formation of concepts in the minds can be deciphered by an awareness of the causes for them. It was confined to a critical situation and focused towards this end of its usefulness and statement in its clarification .

Check for success in applying, and in order to apply for a place earlier, and in order to achieve this, you have fallen into your rightful place, knowing that the reason behind this is the reason behind it, and accordingly, you must achieve your goals in this field. Problems surrounding speech.

The commitment of grammarians to these standards gave clarity to the speech, and to the objectives a statement, so that the speaker does not fall into the possibilities and difficulties that prevent hitting these ends. Because the purposes of speech and obtaining them according to this order helps to overcome the symptoms of the defect occurring in the texts, and this is what the grammarians aspire to, and is included in the forefront of their research and propositions.

المقدمة

الحمد لله حمداً يدوم بدوام الحامدين له ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، أمّا بعد :

فإنّ للعملية التواصلية التي جهد النحويين إلى إنجاحها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بركنين أساسيين هما المتكلم والمخاطب، وحتى يكون الفهم واصلاً لكل جزئيات تلك العملية كان لابدّ لها من طرق تسمح لإنجاح ذلك .

فمن أجل هذا انطلق النحاة في استجلاء النصوص والآراء والمطارحات من كل ما يجعل الوصول من المخاطب إلى تلك العناصر مستحيلاً ، وكان في مقدمة تلك الاستجلاءات إزالة الغموض والإبهام واللبس ، مقرونة بتقديم كلام يتسم بالإفادة ووضوح القصد .

وحتى يتحقق كل ما ذكر اعتل النحاة بتعليلات تخدم الجانب التداولي متمثلة بتقديم نص خالٍ من العناصر التي من شأنها تبعد شأن المتكلم من بلوغ المقصد وإصابة المراد .

ولجمع تلك المظاهر تحت قسم واحد ودراستها بنحو علمي كان من الزام تقسيم مفرداتها وفق منهج علمي اقتضى أن يكون المبحث الأول في الإطار التحديدي لمفهوم التعليل التداولي، فيما جاء المبحث الثاني في مظاهر التعليل التداولي .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل قد بلغ منتهاه ، وأصاب غايته وبيّنَ مقصده ، فإنّ كان ذلك فمنه التوفيق والسداد ، والحمد لله في البدء والختام ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

المبحث الأول

الإطار التحديدي لمفهوم التعليل التداولي

إنّ الأشياء التي تحيط الطبيعة وتأخذ حيزاً منها ، لا يمكن التعبير عنها إلا عن طريق العلة ، فالأشياء مخصوصة بالعلة ، وهذا ما عبّر عنه مارتن هيدغر بقوله : " لا يوجد شيء بدون علة" (هيدغر :5) .

فلما كانت هذه العلل مرتبطة بحدوث الأشياء ومقترنة معها أصبح الذهن البشري يباشر دائماً بنفسه وفي كل زمان ومكان بالبحث عن العلة التي تجعل ما يصادفه على ما هو عليه ، إذ يبحث الذهن عن العلة من جميع الجوانب وذلك بقدر ما يريد أن تعطي العلة وتثبت وهو يتطلب بأن يكون لأحكامه أساس ، لأن الأحكام المتأصلة المثبتة تعقل أو تتوافق مع العقل ، غير أن الذهن إذا كان يتطلب العلل فليس لإثباتاته فقط فالفكر التصوري يبدأ بالبحث عن العلل مباشرة عندما يدخل في مواجهة مع ما يريد أن يعبر عنه (نفسه:5).

وعلى هذا الأساس بدأ الفكر البشري التصوري في البحث عن العلل في جميع مراحلها وقبل أن يصل إلى مرحلة اقتصارها على تأصيل الأحكام ، لذلك أصبح هذا الجهد في البحث عن العلل الذي نلمسه في كل المجالات جدير بأن نهتم به(نفسه:5).

إذ الإنسان يلجأ بفطرته عند رؤية حدث إلى البحث عن علة حدوثه ويجد في صميم طبيعته باعثاً يبعثه إلى محاولة تعليله ، ذلك أنّه استقر في نفسه أن لكل شيء سببا ، ولكل معلول علة ، وهذا من أوائل ما يدركه البشر في حياتهم فمبدأ العلة إذن مبدأ عقلي يجعل الإنسان دائماً يواجه سؤالا: لماذا ؟ (السيد الصدر،1973م :278-279، عباس،2007م:7)

إن العلل التي يبحث عنها الفكر البشري تتنوع بتنوع الأشياء التي تتوافر فيها تلك العلل ، وهذا ما جعل مارتن هيدغر أن يقول : " إننا نبحث عن العلل في كل ما يحيط بنا أو ما يعود إلينا ونقع عليه في سفرنا وإذا ما أكدنا أحدنا شيئاً ، طلبنا منه أن يعلل حكمه وإننا نصر أن يكون لكل تصرف علة تؤصله أو تؤسله وغالباً ما نكتفي بالعلة القريبة المباشرة ، إلا إننا أحياناً نبحث عن العلل البعيدة إذ إننا قد نخاصر أخيراً في البحث عن العلل القصوى أو حتى العلة الأولى وكلما أردنا أن نوصّل شيئاً أو نتعمق في أمره نجد أنفسنا نبحث عن أصل ما ، أي عن علة معينة فما يقوله مبدأ العلة هو قريب من أليف ولذلك فهو بديهي "(هيدغر127).

فالنظرة العليّة المستقرة في الإنسان تجعله دائماً يبحث عن العلة الأولى ، فبعد أن تتكشف وتبان له يأخذ في البحث عن العلة التي تقف وراء هذه العلة حتى أصبحت الفكرة عابرة للعلوم ومناهج البحث

وركناً هاماً من أركان تكوّنها، ولبيان هذه القضية يقول الدكتور جلال شمس الدين: " يمثل التعليل ركناً هاماً من أركان مناهج البحث في العلوم التي وجدت في البيئة الإسلامية إبّان ازدهارها ، سواء في علم الكلام ، أو في علم أصول الفقه أو في الدرس اللغوي للعربية ، والتعليل في البيئة الإسلامية في الواقع أثر من آثار يقظة العقل التي حدثت في هذه البيئة نتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية ، حيث انتشر الإسلام وسط حضارات قديمة عريقة ، خاصة الحضارة اليونانية التي أسست أفكارها على العقل ، فكان لزاماً على المسلمين أن يشحذوا عقولهم ويجردوا تعليلاتهم، إما ذوداً عن الإسلام كما في علم الكلام أو تقعيداً للعلم كما حدث في علمي أصول الفقه والنحو، وهم في كلا الحالين يخوضون معركة حضارية ، ولقد قدّر لعلماء المسلمين أن يبلوا بلاء حسناً في هذه المعركة التاريخية بعد أن تمثلوا الحضارات المحيطة بهم مستخدمين ((التعليل)) أداةً هامةً من أدوات حضاراتهم "(شمش الدين،1994م:7).

فلما كانت علوم اللغة إحدى العلوم التي اعتمدت على التعليل كان لعلمائها دور كبير في صوغ قواعدها باستعمال التعليل وجعل ما كان عويص الفهم منها سهلاً تتقبله الأذهان وتألفه العقول ، وهذا ما ذكره الدكتور شعبان عوض محمد العبيدي قائلاً : " وماذا تكون اللغة سوى أنها ظاهرة من أهم ظواهر الكون التي يجد المسلم نفسه مدعواً لتأملها والتفكير فيها لا سيما أن هذه اللغة لم تعد بظهور الإسلام مجرد لغة القبائل ، وإنما غدت لغة كتاب الله المنزل يقدسه المسلمون، فكان لا مناص – والحالة هذه – من التفكير في هذه اللغة ومحاولة تنظيم قواعدها ، وتأصيل أصولها ، وبسط مسائلها ، لتصبح لغة تعليمية يتعلمها الناس وتدوّن بها العلوم ، ولكي تصبح اللغة تعليمية يعقلها الناس فلابدّ من صوغ العلل التي تضم الأشتات ، وتجعل ما كان عويص الفهم سهلاً ميسوراً تتقبله الأذهان وتألفه العقول على أن التعليل لم يأتِ عند النحاة الأوائل – وفي مقدمتهم سيبويه – استجابة لدواع تعليمية فحسب ، وإنما أتى موافقاً لما امتازت به الثقافة العربية الإسلامية التي اتخذت من التعليل في جميع العلوم نهجاً أصيلاً مطروقاً ومعتمداً "(العبيدي،1999م:13).

إذا كان التعليل بوجه عام في اللغة يمثل منهجاً أصيلاً لفهم أحكامها ومسائلها وإدراك ما كان خافياً من تلك الأحكام وراء تلك القضايا التي عالجها العلماء ، لا يُعد غريباً أن ينبرى هذا التعليل في النحو العربي ليعبروا به عن وجه الحكمة في هذا العلم وفهم جزئياته ، وبهذا " يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه " (المبارك، 1974م:51)

وأمارات ذلك الاقتران لتعليل الحكم النحوي كثيرة ، وقد ظهرت جلياً عند كثير من النحاة وفي مقدمتهم سيبويه وهو يعالج أحكام النحو والصرف والصوت ، وبهذا الخصوص يقول الدكتور إدريس مقبول : " إن التعليل لبنة أساسية في النظر النحوي عند سيبويه ، وقد كان يوليه عناية فائقة ، وهو ينمّ عن نشاط عقلي مذهل وجاد "(مقبول،2006م:329).

وعلى هذا الأساس أصبح التأسيس عند العلماء يعتمد على معطيات لغوية ، وفي بعضها يعتمد على معطيات خارج لغوية بمعنى أنها تداولية تكلميّة (نفسه:329)، ومن هنا ظهر عدد من مظاهر التعليل وهي تعتمد على المتكلم والمخاطب ، وكيفية تحقق القصدية والإفادة بينهما ؛ لأن اللغة قامت أساساً بمراعاة الاستعمال التداولي بين المتكلم والمخاطب وما يحيط بهذا الاستعمال من ظروف وأحوال ، وهذا ما بينه ابن جني (ت392هـ) بقوله : " هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز ، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة وقد قدمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره ، فلما كانت كذلك ، وكان القوم الذين خوطبوا بهذا أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها ، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم، وعادتهم في استعمالها "(ابن جني،2003م:2/451،حيال2015م:172).

وهذا التواصل بين المتكلم والمخاطب جعله السهيلي (ت581هـ) شرطاً أساساً في تحقق فهم المعنى وإدراكه لذلك قال : " أعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط ، ولولا المخاطب ما أحتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم
"(السهيلي، 1992م:170،الحيال،2015م:172).

فالنحاة جعلوا التواصل بين المتكلم والمخاطب شرطاً لبناء الكلام بينهما فوقوع التواصل وحده لا يمكن أن يحقق ذلك الهدف ما لم يكن مقترناً بالإفادة والقصد .

ولبيان معنى كلٍ منهما وقعنا على قول الدكتور مسعود صحراوي ، وهو يبين معنى الإفادة بقوله : " ويراد بـ ((الإفادة)) حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده "(صحراوي،2005م:68).
بينما قال في معنى القصد " ويراد به في تصور نحاتنا القدامى ، الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام في عرف أغلب النحاة قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة ... وهي المعاني التي تعارف عليها المعاصرون باسم ((القصدية)) "(صحراوي،2005:2005-2001)

وقال في موضع آخر القصد :" هو قرينة تمييزية ناجعة ، تكسب التحليل أساساً تداولياً صريحاً" (نفسه:186).

إنّ التواصل المحقق في الكلام لابدّ من بيان الإفادة ووضوح القصد حتى يكون ذلك الكلام محققاً للتواصل الناجح ، لذلك حاول النحاة إبراز هذين الجانبين بشكل جلي حتى يتحقق الغاية المقصودة عند عرض الكلام بين المتكلم والمخاطب ، فضلاً عن دفع اللبس واستجلاء المعنى .

فالنحاة في نصوصهم وعرض قواعدهم وأحكامهم اعتمدوا على مظاهر التعليل التداولي التي تحقق نجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأن التعليل التداولي : هو التعليل المحدِث تداول المعنى ، والمرتبط بمقاصد المتكلم ، والمانع للمظاهر التي تحول بين المتكلم والمخاطب وتمنع تحقق التواصل الناجح بينهما .

ومن هذا المنطلق فالعلل التي وقفنا عندها تُظهر هذه المفاهيم والتي من الممكن التعبير عنها بالتعليل التداولي .

المبحث الثاني

مظاهر التعليل التداولي

يتطلب إنجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب في دفع عدد من المظاهر التي تتنوع بتنوع القضايا النحوية ، لذلك أصبحت لها مسميات عند النحاة تدخل ضمن المجال التداولي ، ولبيان مظاهر التعليل التداولي نسردها وفق الترتيب الآتي :

1- علة الإبهام :

وهي من العلل الدلالية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى وغموضه ، فقد يقبح أسلوب في اللغة ؛ لأنّ استعماله يؤدي إلى الإبهام وإلى غموض المعنى ، والغاية التي يبتغيها الدرس اللغوي لأية لغة عدم الوقوع في الإبهام(العبيدي،1999م:307).

ومن مواضع هذه العلة عند استعمال النحاة لها ما أورده سيبويه (ت180هـ) عندما نقل عن الخليل (ت175هـ) قضية عدم جواز ندبة النكرة ، فقد قال : " وقال الخليل رحمه الله : إنما قبح لأنك ألا ترى أنك لو قلت وهذاه ، كان قبيحاً ؛ لأنك إذا نديت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وأن تخص ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً ، فكنت نادباً نكرة ، وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم "(سيبويه،2004م:227/2).

فمنع ندبة النكرة جاء من أجل عدم الوقوع في الإبهام ، وهذه علة واضحة اتكأ عليها النحاة في هذه القضية لبيان عدم تحقق ذلك ، وعلى هذا النهج سار النحاة آخذين العلة نفسها محوراً في القضية وكان منهم ابن يعيش (ت643هـ) فقد قال:"لا تندب نكرة ولا مبهم ، فلا يقال:(وارجلاه) ، ولا (واهذاه) لإبهامهما " (ابن يعيش،2001م:360/1).

وكان من المقتفين لهذا الأثر السيوطي (ت918هـ) عندما رأى أن الندبة مختصة بالمعارف دون النكرات،لأن النكرات مبهمة فلا يمكن بحال من الأحوال أن تندب(السيوطي،2006م:49/2)

فيما نظر ابن عصفور(ت669هـ) إلى القضية بشيء من التفصيل عندما قال :

"وأعلم أنك لا تندب النكرة لأن المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجَّع عليه فإذا قلت:(يا أبناه) و (يا أخياه) فقد علم أنك تفجعت على من هو منك مناسب بسبب ، وإذا قلت : (يا رجلاه) لم يعلم من المتفجع عليه ، فصرت كمن قال : يا من لا يعنيني أمره"

(الزجاجي،1998م:230/2).

بسبب الوقوع في الإبهام استأثر النحاة عدم ندبة النكرة ؛لأن القصد من الندبة إعلام المخاطب بعظمة المصاب ، فكان لابدّ أن يكون المتفجّع عليه معلوماً عند المخاطب حتى يكون عذراً له عنده ولا يمكن التصبر عن مثله ، لذلك جاءت الندبة في المشهور ولم تأت في المنكور، من أجل دفع الإبهام ليتحقق نجاح العملية التواصلية بين المتكلم والمخاطب .

2- علة الإشعار :

هي علة دالة على كل تغيير يطرأ على الكلمة أو التركيب ، ويكون علامة تشعر بغرض معين(عبيد 2016م:89).

وهذه العلة ذكرها ابن الناظم (ت686هـ) وهو يتحدث عن علة فتح ما قبل ياء التثنية في النصب والجر ، لذلك قال : " فإن دخل عليها عامل الجر قلبوا الألف ياء لمكان المناسبة ، وأبقوا الفتحة قبلها إشعاراً بكونها ألفاً في الأصل وحملوا النصب على الجر "(ابن الناظم:41).

وهذا ما أكّده المرادي(ت749هـ) قائلاً:" إن الياء تخلف الألف أي: تحلّ محلها ما تقدم – وهو المثنى والألف والألفاظ الملحقة به – جراً ونصباً نحو : مررت بالزيدين ، ورأيت الزيدين سبب الفتح ما قبل هذه الياء الإشعار بأنها خلفت الألف والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً "(المرادي، 2007م:74/1).

إنّ السبب الداعي إلى فتح ما قبل الياء في حالتي النصب والجرّ وذلك للإشعار على أن الياء حلت محل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً ، بمعنى أن الحرف حافظ على حركة الفتح

التي كانت تناسب الألف وبقي الحرف كذلك وإن تغيرت الألف إلى الياء ، وحتى نستشعر بأن الألف استبدلت ياء كان الفتح دليلاً على ذلك .

ولعلة الإشعار مكانة عند النحاة وتصنف ضمن العلل التي ذكرها السيوطي ومثّل لها بقوله:

" في جمع موسى : مُوْسَوْن بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف" (السيوطي،1988م:85)

والإشعار أمارة على الوضوح والبيان وبه يُعرف ما كان حاصلاً قبل الحذف ، ومثلما كان دليلاً على ذلك في الاصطلاح كان ذلك أيضاً في مجال اللغة وهذا ما بينه الزبيدي (ت1205هـ) بقوله :

"وأشعرتُ أمر فلان : جعلته معلوماً مشهوراً ، وأشعرتُ فلاناً : جعلته علماً بقبيحه أشهرتها عليه" (الزبيدي :199/12).

فاستعمال النحاة لعلة الإشعار في بيان أن الفتح يشعر أن الياء خلفت الألف في حالتي النصب والجر يعطي إعلاماً لأمر مهم قد حصل ، ولم يجعل ذلك معلوماً ومشهوراً لدى المخاطب إلا عن طريق علة الإشعار ، وإذا تم هذا الأمر وحصل المبتغى تحقق ما يبحث عنه المخاطب واستشعر بما هو مطلوب .

3- علة أمن اللبس :

وهي من العلل الأساسية في النحو العربي ، وهي علة موجبة ، فكل ما يؤدي إلى لبس في المعنى ينبغي أن يبتعد عنه (قاسم،2007م:379).

وقيل إنّ علة أمن اللبس من أهم العلل التي علل بها النحاة ضروباً من الأحكام النحوية؛ لأن الغاية من الكلام الإفادة واللبس مناقض لذلك (عبيد،2016م:101).

ولهذا السبب جاء التزام العرب بهذا التعليل ، وكان موضع اهتمامهم ، وهدف مقاصدهم، وهذا ما عبّر عنه السيوطي قائلاً : " اللبس محذور ، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن" (السيوطي،2001م:292/1).

ولم يقتصر هذا الاهتمام عند النحاة القدماء فحسب بل كان محطّ اهتمام المحدثين كذلك وهذا ما وجدناه حاضراً عند الدكتور تمام حسان عندما جعل أحد الأركان الثلاثة للمبدأ القائم عليه قواعد التوجيه ، فقد قال : " مهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة فلابدّ أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث" (حسان،2000م:189).

ولعدم جواز تقديم المفعول به على الفاعل عند خفاء الإعراب وغياب القرينة ، تمثيل لهذه العلة وقد جاء ذلك في كلام المبرد(ت285هـ) بقوله :" قد يقع في مثل هذه المسألة :(أعطيت زيداً عمراً) فيكون (عمرو) المرفوع فإن قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع ، فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقرّ الشيء في موضعه ليزول اللبس ، وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل تقول : ضرب زيدٌ عمراً وضرب زيداً عمرو ؛ لأن الإعراب مبين فإن قلت ضرب هذا هذا أو ضربت الحُبلى الحُبلى لم يكن إلا المتقدم" (المبرد،2010م:118/3).

فاللبس هو الموضع المقصود في القضية ، فجواز تقديم المفعول على الفاعل مرتبط بزوال اللبس ، لأنّ خفاء الإعراب وغياب القرينة يجعلان اللبس واقعاً في التركيب فمتى ما توافر أحدهما رفع اللبس وجاز التقديم .

وهذا ما بينه ابن الوراق (ت381هـ) معتمداً في قوله على علة أمن اللبس ، إذ يقول : " فأما إذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدم والمفعول المؤخر، كقولك : ضرب موسى عيسى فإن لغت أحدهما بما تبين فيه الإعراب جاز التقديم والتأخير لزوال اللبس نحو : ضرب عيسى الظريف موسى ، وكذلك إن كان أحد الاسمين لا يصح أن يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً جاز التقديم والتأخير ؛ لأنّ هذا المعنى بين في الإعراب نحو : كسرت الحبلى العصا ، فالكسر إنما يقع على العصا دون المرأة فيجوز التقديم والتأخير " (ابن الوراق،2005م:142).

إن ظهور الإعراب وتحديد دلالة التركيب عن طريق القرينة أمر يسهل جواز تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك لزوال اللبس بأحد المذكورين وانتفائه تماماً ، وبخلاف ذلك فالمخاطب يكون أمام أمرين دون تحديد أحدهما وهذا ما لا يدعو إليه النحاة في مقاصد اللغة وغياتها .

وعلى هذا الأساس كان إبعاد اللبس عن ذهن المخاطب أمر توجَّه إليه النحويون في هذا المجال فضلاً عن كيفية صياغة التراكيب بعيدة عن اللبس ، وانطلاقاً من هذه الفكرة وتأسيساً لها قالت الدكتورة بان الخفاجي : " يقع هذا الخلط نتيجة للعبارات والتراكيب اللغوية التي يطلقها المتكلم في كلامه قاصداً بثها إلى المخاطب فهو من هذا المنحى يتدارك ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلامة الدالة على الصياغة الرصينة التي تبعد كل ما من شأنه أن يحقق هذا اللبس والاختلاط في الفهم " (الخفاجي،2008م:97).

ومما سبق نفهم أن مراعاة الرتبة في هذا الموضع أمر لابدّ منه أن يتحقق عند غياب القرينة والإعراب حتى لا يكون الخلط مدركاً يقع فيه المخاطب ، فاجتناب ذلك كانت الغاية المرجوة للنحاة فابتعدوا عنها من أجل دفع التشويش عن الاتصال ، فالتركيب التداولي السليم القائم على أساس بنية مفهومة

لدى المخاطب ، فلا تقديم ولا تأخير إلا بدليل فإن انتفت العلامة مع انتفاء القرينة كان الالتزام بالترتيب على الأصل بين الفاعل والمفعول به بديلاً عنها فيلزم كل واحد مركزه ، لذلك جاء أثر الرتبة على هذه الأهمية في الجملة إذ هي المساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها (حيال،2015م:181-182).

وعلى الرغم من اتفاق النحاة في آرائهم على الابتعاد عن مواضع اللبس ودفعها ، لما يجلبه ذلك اللبس من خلط المفاهيم على المخاطب ، لكن ابن الحاج (السيوطي2006م:305/1) ذهب إلى جواز تقديم المفعول على الفاعل وإن خفي الإعراب وغابت القرينة (المرادي2007م:269/1-270)، إذ هو ذاهب بهذا الرأي إلى أن للعرب غرضا في الإلباس كما لهم غرض في التبيين (ابن عقيل،2010م:70/2).

وما ذهب إليه لم يكن مقبولاً عند الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، فقد أرجع ذلك الفهم عنده إلى عدم التفريق بين الإجمال والإلباس ، فقد قال :" الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج ، وقد أخطأ الجادة ، فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ، إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام ، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكبر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ... فإما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع ... ألا ترى أنك لو قلت : ((ضرب موسى عيسى)) لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروباً ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل والياً لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء" (عبد الحميد،2010م:71/2).

وهذا النص جاء قاطعاً لكل من ذهب إلى جعل اللبس غرضاً من أغراض الكلام ، بل على العكس من ذلك تماماً فإن دفع اللبس وتجنب وقوعه في الكلام غاية دعا إليها النحاة ، وانكر تسرّب الاحتمال وتعدد المعنى إلى ذهن المخاطب ، وهذا كان تحققه واضحاً وجلياً عندما لم يجوزوا تقديم المفعول به على الفاعل عند خفاء الإعراب وغياب القرينة ؛ لأنّ ذلك يلبس المعنى على المخاطب وحتى يكون التواصل إيجابياً بين المتكلم والمخاطب ابتعدت العرب عن مواضع اللبس .

4- علة الفائدة :

وهي من العلل الدلالية التي تعطي قيمة دلالية للنص ، أو تبرر خروجاً عن القاعدة المتعارف عليها عند النحاة ، والغرض منها إضافة معلومة للمخاطب أو ترسيخها عنده.

وجاء تمثيل هذا التعليل عندما أجاز النحاة مجيء الاسم والخبر نكرتين وهذا التجويز للقضية لم يكن وارداً عندهم لولا حصول الفائدة منها ، لذلك ساروا من أجل الحصول عليها ، ومن مواطن جواز ذلك قال السيرافي :"هذا باب ما يخبر فيه عن النكرة بالنكرة ... قد قدمنا جواز الإخبار عن الشيء معقود بوقوع الفائدة للمخاطب ، وتعريفها ما يجوز أن يجهله فإذا قلت : ((ما كان أحدٌ مثلك)) ، فقد خبرته أنه فوق الناس كلهم ، حتى لا يوجد له مثل أو دونه ، حتى لا يوجد له مثل في الصفة ، وقد كان يجوز أن يجهل مثل هذا من نفسه ، فيظن أن له مثلاً في رفعته أو صفته"
(السيرافي، 2208م:317/1).

إنّ سبب جواز حصول التنكير بالتنكير جاء نتيجة لعلة الفائدة ، فقد أضاف هذا التنكير إلى ذهن المخاطب معلومة كان يجهلها فجاء الإخبار له على أنه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل أو دونه أو قد كان ذاهباً إلى جهل مثل هذا من نفسه فيظن أن له مثلاً في رفعته أو صفته، لذلك حصلت له الإفادة عن طريق الجمع بين التنكيرين .

ومثل هذا التعليل صرح به ابن يعيش وهو يقول : " وقد يكونان نكرتين ، نحو قولك : ((ما كان أحد مثلك)) ، و ((ما كان أحدٌ مجترئاً عليك)) ، وإنما جاز الإخبار عن النكرة هنا؛ لأن ((أحد)) في موضع ((الناس)) والمراد أن يعرّفه أنّه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل، أو دونهم حتى لا يوجد له في الصفة مثل وهذا معنى يجوز أن يجهله مثله ، فيكون في الإخبار فائدة "(ابن يعيش2001م:343/4).

فالرسالة الإبلاغية التي أرسلها المتكلم إلى المخاطب حققت غرضها عن طريق إيصال الفائدة للمتكلم ، عن طريق ثبوت المعنى الدلالي للنص بوجه عام ، وهذا شرط وضعه علماء التداولية ، وكان منهم الدكتور مسعود صحراوي عندما قال : " من أهم هذه الشروط التي تحقق بها الفائدة لدى السامع نذكر أمرين : ثبوت معنى دلالي عام للجملة ، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها ، بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين فإن الجملة تفقد أهم شرط في صحتها وهو حصول الفائدة لدى السامع "
(صحراوي،2005م:186-187).

ومن هذا المنطلق يتبين أن المبرر من الخروج عن القاعدة من طرف النحاة عند جواز الجمع بين نكرتين في (كان) لم يكن مجرداً من الإفادة بل أضاف هذا الجمع إفادة كان المخاطب يجهلها فلما تحققت هذه الفائدة جاء الإخبار بالتنكير عن التنكير ، لغرض هذا القصد .

5- علة الفرق :

تصنف ضمن العلل الدلالية التي يعود القول بها إلى معنى كامن في نفس المتكلم جعله يلجأ إلى استعمال ما ليفرق بين شيئين (العبيدي،1999م:301).

أو يقال بأنها : تطبيق من تطبيقات أمن اللبس ، إذ يلجأ إليها للتفريق بين أمرين لو لم يفرق بينهما لأدى إلى الإلتباس(عبيد2016م:99).

ولهذه العلة مكانة مهمة عند النحاة التزموا بها بغية إعطاء استعمال واضح ودقيق للمخاطب دون ذهاب ذهنه إلى الوقوع في احتمال آخر، وقد تمثلت هذه العلة بفتح نون جمع المذكر السالم فرقاً بينها وبين نون التثنية المكسورة ، لأجل ذلك قال سيبويه : " ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيها ، وذلك قولك : المسلمون، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين " (سيبويه،2004م:18/1)

فحتى يقع المخاطب على التمييز بين نون جمع المذكر السالم ونون التثنية فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للتفريق بينهما ، وهذه العلة التزم بها الجرجاني (ت471هـ) عندما أراد التفريق بين النونين فقد قال:(وأما كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع فللفرق بين القبيلين)

(الجرجاني،1982م:192/1).

أمّا أبو البركات الأنباري (ت577هـ) فقد عالج القضية بنحو عميق عن طريق طرح الأسئلة والإجابة عنها فقد قال : " فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع ؟ قيل : للفرق بينهما فإن قيل : فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما ؟ قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع ، لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى : رأيت مصطفيْنَ ، ومررت بمصطفيْنَ ، قال الله تعالى :**{ وإنّهم عندنا لَمِنَ المُصطَفِينَ الأخيار}** (سورة ص:47) فلفظ مصطفيْن ؛ كلفظ : زَيْدينِ ، فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع ؛ لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية " (الانباري،1999م:65-66)

إن التشابه الحاصل بين اللفظين قد ألقى على ذهن المتكلم صعوبة التفريق بينهما ، لذلك جاء فتح نون الجمع فيصلاً ليلقي بظلاله على المسألة ويجعلها بائنة واضحة .

فغاية التساؤلات قد بلغت مداها ببيان فتح نون الجمع وذلك فرقاً بينها وبين نون التثنية ؛ لأن التشابه بين الحرفين من حيث الحركة قد يولد للاثنين صورة واحدة ، وهذا يحقق لبساً بينهما، ولغرض تجنب ذلك التجأ النحاة إلى الفتح للفرق بينهما ؛ لأن الواقع اللغوي مدعاة إلى الإبانة والوضوح والإفهام ، وإيضاح أغراضها التي تعبر عنها .

6- علة الكراهة :

وهي من العلل التي يستكره بها لأمر من الأمور في العبارة أو في الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب(الحديثي:203).

والعرب تقدم إلى هذه العلة عندما يستكرهون ما يجعل للغموض والإبهام سبيلاً إلى كلامهم، وهذا ما أكدّه الدكتور حسين صالح بقوله : " تتعلق هذه العلة بنفور العرب مما يؤدي إلى الغموض والإبهام في لغتهم أو يؤدي إلى ثقل في نطقهم للكلمات والتراكيب ، وميلهم عنها إلى ما يوضح الغموض أو يخفف عليهم النطق "(عبيد،2016م:101).

ومن صور هذه العلة عند النحاة كراهة الجمع بين (إنّ) ولام التوكيد فكان حكم هذا اللام أن تقع في بداية الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام ، لكن العرب كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، لذلك زحلقت إلى الخبر ، ومن النصوص التي جاءت لبيان هذه المسألة ما ذكره ابن الوراق بقوله: " فإنّ هذه اللام هي لام الابتداء كقولك : لزيدٌ أفضل من عمرو ، فإذا أدخلت وجب أن تكسر (إنّ) قبلها ، لأن (إنّ) من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تدخل على اللام وإنما تدخل على الاسم ، فإذا كان الأمر على ما ذكرناه صار الأصل : إن زيداً منطلق ، فإذا أدخلت اللام لم يجز أن تغير (إن) عن حالة كما لا تغير اللام المبتدأة عن حالة فيصير اللفظ لأن زيداً منطلق إلا أن اللام وإن معناهما واحد لأنهما للتوكيد ويقعان جواباً للقسم فلما اتفق معناهما كرهوا الجمع بينهما فأخروا اللام " (ابن الوراق ،2005م : 287).

فلعلة الكراهة لم يجز الجمع بين حرفين بمعنى واحد في كلمة ، لذلك أخرت هذه اللام إلى الخبر، وإليها اعتمد الرضي (ت686هـ) فقد قال : " أعلم أنّ هذه اللام لام الابتداء المذكورة في جواب القسم ، وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ، ولكن لما كان معناهما هو معنى (إن) سواء أعني التأكيد والتحقيق ، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما " (الاستراباذي،2007م:372/4).

ومن الطروحات التي لابدّ من ذكرها في هذا المقام لما لها من مساس في القضية التي نحن بصددها هي أن هذه اللام لمّا انتقلت على الخبر ولم تنتقل (إن) على الرغم أن كليهما للتأكيد ، وللإجابة عن

هذا الطرح يقول ابن الورّاق : " وإنما كانت أولى بالتأخير لأن (إن) عاملة، والعامل أقوى مما ليس بعامل ، فوجب تأخير الأضعف وهو اللام " (ابن الوراق،2005م:287).

ولضعف اللام أخرت إلى الخبر دون (إن) ، لأنّ (إنّ) عاملة والعامل أقوى لذلك أخرت اللام لضعفها ولم تجز أن تكون (إن) هي المتأخرة .

إنّ عدم الجمع جاء نتيجة لكراهة ذلك عند العرب لهذا الأسلوب ، وهنا كان المخاطب معنياً بهذا القصد من طرفين الأول محاولة الوقوع على أسلوب تستحبه العرب وتكره غيره ، والآخر أن الجمع بينهما لا يعطي لمضمون الجملة قوة في التأكيد كما كانا منفصلين ، لذلك جاء الفصل وكراهة الجمع من أجل تحقيق هاتين الغايتين .

7- علة علم المخاطب :

وهي علة ترتبط بالدلالة ، وتعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي ، فضلاً عن التواصل بين المتكلم والمخاطب(العبيدي ،1999م:306).

ولبيان أثر هذه العلة في إنجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب نقف على عدد من النصوص تبين كيفية ذلك ، ومنها ما ذكره سيبويه قائلاً : " وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحدَّث قد عرف من تعني وما تعني ، وأنك تريد شيئاً يعلمه "

(سيبويه،2004م:6/2).

فلعلم المخاطب أصبح الضمير معرفة ، وبذلك اتضح للمخاطب من المعنى من الحديث الموجه ، فضلاً عن معرفة ما تريده وتقصده ، وهذه العلة تمسك بها المبرد أيضاً مبيناً ذلك في كلامه عن طريق ذكر أمثلة لبيانها فقد قال : " وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمر إلا بعد ما يعرفه السامع ، وذلك إنك لا تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه ، وتدري إلى من يرجع هذا الضمير " (المبرد،2010م:280/4).

فتحويل الاسم الظاهر إلى ضمير متوقف على لحاظ المخاطب ، فمتى ما عرف المخاطب وعلم به تحول إلى مضمر وأصبح معرفة للمخاطب ، وبذلك تكون النتيجة نجاح التواصل بين المتكلم والمخاطب في الخطاب القائم بينهما .

فمن أجل علم المخاطب ركن النحاة عليه في تقعيدهم فضلاً عن جعله طرفاً أساساً في عملية التخاطب ، إذ كيف لا ؟ وهو يحلل رموز الخطاب ويفككها معتمداً في هذا على ما قرّ في ذهنه من

معجم لغوي ومعارف ثقافية واجتماعية ومن هذا المنطلق أصبح النجاح في التواصل متوقف عليه (حيال،2020م:171).

وللوقوف على أطراف هذه القضية بنحو تفصيلي يبان فيه كيفية أداء علم المخاطب الدور الفذ في إنجاح التواصل ، وكل هذا وجدناه في نص لطيف ودقيق يسجل بين ثناياه كل ما ذكر هنا ، وهذا النص للدكتورة بان الخفاجي ، إذ تقول : " لم يكتسب الضمير حكم التعريف إلا لأن المخاطب يدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يكنى المتكلم عن هذا الاسم بالضمير وعند ذكر الضمير يقفز إلى ذهن المخاطب بأطراف العملية اللغوية تجعله عالماً بأطراف الحديث مما سبق من الكلام عارفاً بما يدور في خلد المتكلم ، وعلى من يتكلم ، وهذا هو الذي صيّر الضمير معرفة ولو لم يكن معرفة لم يكن هناك فائدة من الخطاب فلو كانت هذه الضمائر نكرات لأصبح الكلام عبارة عن ألفاظ لا معنى لها في الجملة بمجيئها في الكلام ودراية المخاطب بما تدل عليه أسهم في بناء نص متلاحم في أجزائه ومترابط يغني المتكلم عن إعارة الأسماء وتكرارها الذي يؤدي إلى إحداث خلل في النص من حيث الأطناب وعدم الوحدة في حين أنّ وجودها في النص يعمل على تكثيف النص بألفاظ قليلة يحصل المخاطب من خلالها على المعنى الذي يدور في خلد المتكلم " (الخفاجي،2008م:124).

إنّ اهتمام النحاة بعلة علم المخاطب يمثل مرآة تعكس عن تظافر جهودهم لتحقيق التواصل بين المتكلم والمخاطب وإنجاحه ، وهذه غاية اعتمدوا عليها عند وضع قواعدهم ، وصناعة نصوصهم النحوية .

الخاتمة

لكل عمل نتاج ، لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال الخوض في تفاصيل ذلك العمل، والتعرف على جزئياته ، لذلك كان نتاج ما فات من الكلام تمثل بالآتي :

1- اقتران الأشياء التي تحيط بالطبيعة وتأخذ حيزاً منها بالعلة ، لإدراك تلك الأشياء من خلال الذهن البشري .

2- التعليل في البيئة الإسلامية أثر من آثار يقظة العقل البشري التي حدثت في البيئة نفسها .

3- التعليل عند النحاة الأوائل لم يكن استجابة لدواعٍ تعليمية فحسب وإنما كان نهجاً أصيلاً للعلوم آنذاك .

4- التواصل بين المتكلم والمخاطب شرط أساسي في تحقق فهم المعنى وإدراكه ، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم ، فضلاً عن تحقق الإفادة والقصد في الكلام الموجه للمخاطب .

5- اعتماد النحاة في نصوصهم وعرض قواعدهم على مظاهر التعليل التداولي من أجل تحقيق التواصل بين المتكلم والمخاطب .

6- التعليل التداولي مفهوماً : هو المحدث تداول المعنى والمرتبط بمقاصد المتكلم ، والمانع للمظاهر التي تحول بين المتكلم والمخاطب وتمنع تحقق التواصل الناجح بينهما .

7- استأثار النحاة عدم ندبة النكرة ، لأن القصد منها إعلام المخاطب بعظمة المصاب لذلك جاءت الندبة في المشهور ولم تأتِ في المنكور ، من أجل دفع الإبهام وإنجاح العملية التواصلية.

8- إن إعلام المخاطب لأمر مهم يكون بالإشعار عنه مثلما حصل عند النحاة إذ ذهبوا إلى أن الفتح يشعر في ياء التثنية في حالتي النصب والجر على أن الياء خلفت الألف وهذا إشعار للمخاطب بما حصل .

9- مظاهر التعليل التداولي متعددة تنوعت بتنوع المسائل التي خضنا فيها إلا أنَّ جميعها توجهت باتجاه إزالة العقبات من أجل فهم الغايات التي قصدها النحاة .

قائمة المصادر والمراجع

1. الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : د. إدريس مقبول ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، أربد ، الأردن ، 2006م.
2. الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم : د. حسام أحمد قاسم، ط1 ، دار الأفاق العربية ، القاهرة ، 1428هـ – 2007م.
3. أسرار العربية : كمال الدين أبي البركات الأنباري (ت577هـ) ، تح : بركات يوسف هبود ، ط1 ، دار الأرقم أبي الأرقم ، بيروت – لبنان ، 1420هـ – 1999م.
4. أسلوب التعليل في اللغة العربية : د. أحمد خضير عباس ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1428هـ – 2007م.
5. الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، وضع حواشيه : غريد الشيخ ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ – 2001م.
6. الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة : د. تمام حسّان ، عالم الكتب ، 1420هـ – 2000م.
7. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، 1427هـ – 2006م.
8. تاج العروس من جواهر القاموس :محمد بن محمد بن عد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) تح: مجموعة من المحقيقين، دار الهدية .
9. التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة ((الأفعال الكلامية)) في التراث اللساني العربي : د. مسعود صحراوي ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت – لبنان ، 2005م.
10. التعليل النحوي عند ابن إياز (ت681هـ) : د. حسين صالح عبيد ، مراجعة : محسن حسين الخفاجي ، ط1 ، دار الرضوان ، عمّان – الأردن ، 1437هـ – 2016م.
11. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : د. شعبان عوض محمد العبيدي ، ط1 ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي – ليبيا ، 1999م.
12. التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته عند البصريين دراسة استيمولوجية : د. جلال شمس الدين ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 1994م.
13. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تح : د. عبد الحميد هنداوي ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1424هـ – 2003م.
14. دراسات في كتاب سيبويه : د. خديجة الحديثي ، وكالة المطبوعات ، الكويت .
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، 1413هـ – 2010م.
16. شرح ألفية ابن مالك : لابن الناظم (ت262هـ) ، تح : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
17. شرح الألفية لابن مالك : الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط1 ، دار مكتبة المعارف ، بيروت – لبنان ، 1428هـ – 2007م.

18.شرح جمل الزجاجي : أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور (ت669هـ) ، قدّم له : فوّاز الشعار ، إشراف الدكتور : إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1419هـ – 1998م.
19.شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ) ، قدم له ووضع حواشيه : د. إميل بديع يعقوب ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1428هـ – 2007م.
20.شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السرافي (ت368هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1429هـ – 2008م.
21.شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين بن يعيش (ت642هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ – 2001م.
22.العلل في النحو : أبو الحسن محمد عبد الله المعروف ابن الورّاق (ت381هـ) ، تح : د. مها مازن مبارك ، ط2 ، دار الفكر ، دمشق ، 1426هـ – 2005م.
23.فلسفتنا : السيد محمد باقر الصدر ، ط4 ، دار الفكر ، بيروت – لبنان ، 1393هـ – 1973م.
24.الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط4 ، مكتبة الخانجي ، 1425هـ – 2004م.
25.كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) ، قدم له : د. أحمد سليم الحمصي ، د. محمد أحمد قاسم ، ط1 ، 1988م.
26.كتاب المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، تح : د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ، 1982م.
27.كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل ، دار ابن كثير ، دمشق – سوريا ، 1431هـ – 2010م.
28.مبدأ العلة : مارتن هيدغر ، ترجمة : د. نظير جاهل ، المؤسسة الجامعية للدراسات .
29.مراعاة المخاطب في النحو العربي : د. بان الخفاجي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2008م.
30.المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، 1413هـ – 2010م.
31.نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، حققه: الشيخ عادل أحمد ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1412هـ – 1992م.
32.النحو العربي العلة النحوية : نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، ط3 ، دار الفكر ، القاهرة ، 1393هـ – 1974م.
33.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تح : أحمد شمس الدين ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1427هـ – 2006م.

الرسائل والأطاريح الجامعية

1. الأبعاد التداولية في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت790هـ) ، أطروحة للطالب : أحمد حسين حيال ، إشراف : أ. د. ندى عبد الرحمن الشايع ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 1436هـ – 2015م.